اختصاصا فاستحال بالفعل لكن باعداد فوسابق للاحق ومع لاستحالة فتامل وابطل المحقق الدوانى هذه السلسلة بانه يجرى
الكلام فى العدم اللاحق لكل معد فان علة عدمه اما الوجودات او العدمات او المختلطات وقد مر ولا يمكن دفعه الا بامرين انه
يخرج بعد الوجود عن حد حيز الامكان فلا يحتاج فى عدمه الى علة فافهم ثم لما كان لوجود اخر مبدا قد لزم من هذا المقال انه
لابد دورة من دورة سابقة على كل ارادة وتخيل تخيل لكونها علة لها فاذا لوحظت الدورات بتمامها ولو فى ملاحظة
اجمالية ونسب الى احاد التخيلات والارادات يحكم العقل قطعا ان بازاء كل واحد واحد من التخيلات والارادات لان
كل تخيل وارادة علة لما يخصه من الدورات فان هناك دورة سابقة على احاد التخيلات والارادات بالسر لان علتها ليست
الدورات السابقة فلو لم يكن دورة سابقة لما صح عليه دورة للتخيلات وبالجملة لما كان كل تخيل وارادة علة لما يخصها من الدورات
كان التخيلات والارادات تخصها الدورات التى هى الى هذا الان مثلا ولما كان علة التخيلات الدورات السابقة
فقد ساوى الدورات للتخيلات والارادات حتى غير الاخر الذى يخصها الدورة الاخيرة فلابد من دورة سابقة على التخيلات
والارادات وهذا الحكم وحدانى بحسب الحكاية والمكابرة الفاضحة فيكون هذه الدورة ظرفا للسلسلة تامل فهم ولك ان
تبطل هذه السلسلة بانه لو كانت السلاسل من العلة والمعلول على ما زعموا لزم اجتماع اجزاء الحركة الفلكية لان الدورة السابقة للتخيل الذى
بعدها علة للارادة العلة للدورة اللتى تليها اما علة موجبة وكذا التخيل والارادة فيلزم اجتماع الدورة الاولى مع الثانية
لان العلة الموجبة يجب اجتماعها مع معلولها واما علة معدة فيجب ان يبقى معلولها ابدا لان عدمها ابدية فيلزم ابدية الدورة
التى تليها اما علة موجبة وكذا التخيل والارادة فيلزم اجتماع الدورة الاولى مع الثانية لان العلة الموجبة يجب اجتماعها
مع معلولها واما علة معدة فيجب ان يبقى معلولها ابدا لان عدمها ابدية فيلزم ابدية الدورة اللتى تليها فيجتمع مع دورة
بعدها فيلزم اجتماع اجزاء الحركة فافهم وهذان الوجهان من سوانح الوقت ثم ان الحركة عندهم متصلة ولا جزء فى المتصل
بالفعل والاجزاء المتوهمة ليست اجزاء حقيقية عندهم اذ ليس منها التركيب بل هى متاخرة عن وجود الكل تاخرا الانتزاعى
عن منشاه وظهر كفاية هذا النحو من العلية لوجود كل دورة فلا يكفى هذا فى وجود حركة متصلة وارادة اذ لابد لوجودهما متصلتين
من علة موجبة ايا ما سواء على اجزاء هما المتوهمة قبل وجودهما واذ قد قالوا ان علة غير القار يجب ان يكون غير قار فالحركات
سلسلة التخيلات فلا بد ان يكون غير قارة فيكون علتها غير قارة وهى اما نفس الحركة فهذا وجه وان غير غير قار اخر فالكلام
فى علته فيلزم تسلسل غير الدور الى نهاية فتامل وقد قوى كلامهم بعض الاعاظم بالنبار على القول بالقدم الدهرى بان

سلسلة الحركة مع سلاسل علتها موجودة فى الدهر من دون سبق عدم عليتها فى الدهر مع لا بأس فى معلولية ما من القديم القار
بقرار ما فى الدهر وقد بلغ فى كشف هذا مبلغا من التطويل وانت لا يذهب عليك ان الارادة غير متوقفة على قولهم الثابت لا يكون
علة لغير القار لم يريدوا به ان الثابت لا يكون علة لغير القار فى الدهر فان الدهر لا يسع عندهم عدم القرار والفوت والتحوف بل معناه
ان الثابت بالنظر الى الوجود الزمانى لا يكون علة لما هو غير قار فيه واذا كانت قارة بالنظر الى الوجود الدهرى فالاشكال باق كما
كان ولا ينفع القول بالقدم الدهرى لدفع هذا الاشكال بل الذى يدفعه تجويز صدور غير القار عن القار بعد عدم لزوم التخلف المستحيل
والقول بان حكمهم بعدم جواز صدور غير القار عن الثابت مخصوص بالحركة بدلالة اخرى مختصة بها تامل **قوله** والثانى تعلقات الارادة
الواجبية آه ويجب لهم ان هذه السلسلة تعلقات غير العلل الغير الموجبة والا لكانت حوادث متجددة ويكون فى حكم الحادث واحد
فى عدم الارتباط بالقديم فاذا لم يكن من العلل الموجبة تكون من قبيل المعدات فيرد عليه بعض الايرادات التى مر ذكرها قال فى
تلك الحاشية الطوسية والقول الثانى قول كثير من المعتزلة قالوا تعلق الارادة لوجود الشئ فى ذلك الوقت وهذه الارادة ولادة
لوجوده ارادة وارادة ارادة ارادته وهكذا يتسلسل التعلقات من جانب المبدا الى غير النهاية وهذه تعلقات حادثة متعاقبة
قوله وتلك التعلقات غير متناهية اعتبارية اقول صرح بالاعتبارية دون التعاقب بخلاف القول الاول فانه صرح فيه بالتعاقب اشارة
الى ان مبنى تجويز اصحاب القول الثانى التسلسل فى التعلقات كونها اعتبارية دون التعاقب لان المتكلمين باسرهم استحيوا
عن تجويز التسلسل مطلقا بخلاف اصحاب القول الاول لان مبنى تجويزهم التعاقب لانهم يجوزون التسلسل فى المتعاقبات والكائنات
امورا موجودة **قوله** الثالث ان نفس الارادة فيه قولان الاول ان شان الارادة ترجيح احد الجانبين مع تساوى نسبتها
اليهما من دون مرجح بناء على الفرق بين الترجيح بلا مرجح والترجيح بلا مرجح وتجويز الاول دون الثانى وهذا قول كثير من متاخرى الاشعرية
وقد ظهر بطلانه فيما مضى وحينئذ استلزام الترجيح بلا مرجح الثانى ان الارادة المتعلقة بالطرف واجب بالنظر الى ذات الحكيم العليم
الذى يستحيل عليه رجحان فعله بلا مرجح وقد مر بالله وما عليه **قوله** الرابع امتناع الحادث فى الازل آه بل امتناع وجود العالم على
نهج الوجه الذى وجد عليه مع وجود جاعل تام فى جاعليته كل جزء من اجزاء العالم من الازل الى الابد من غير قصور فى جاعليته وانما
الوجود العالم الاعلى هذا الوجه بعدم تحمله الوجود الا على هذا النمط **قوله** ولعل ذلك اقرب الاقوال آه بل هو الصواب قطعا
لان بعد ضم القول الثانى من احتمال القول الثالث ضرورة ان البارى الفعال جاعل بالارادة والاختيار فيقول انما وجد العالم
فى هذا النظام الموجود لتعلق ارادته سبحانه فى الازل على هذا النمط بان يوجد كل جزء منه فى وقته وانما تعلق بهذا الوجه لعدم
الارادة بهذا

بوجوده

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)